



إطار تنظيمي للمناطق المتنازع عليها (سنجار نموذجاً)

فرحان ابراهيم الشنكالي

برنامج سياسات العراق (الدورة الاولى)
حزيران – كانون الاول 2020



نبذة عن برنامج سياسات العراق

يسعى برنامج سياسات العراق الى ردم الهوة بين النخب الشبابية وصناع القرار عبر التدريب النخب الشبابية على احداث التغيير الايجابي من خلال التأثير في عملية صنع القرار. ان البرنامج يهدف لتمكين المشاركين لإعداد اوراق سياسات واقترح بدائل سياساتية تهدف للارتقاء باداء النظام وتدعم شرعيته. ان هذا البرنامج يتيح للمشاركين التواصل مع صناع القرار والتعرف على ابرز الصعوبات والمشاكل التي تعترض جانب التنفيذ والمتابعة للسياسات العامة. ان هذا البرنامج يسعى لمنح المشاركين قراءة واقعية لبيئة صنع القرار في العراق، وفهماً لفرص وتحديات التغيير.

ان البرنامج قائم على اربعة مراحل:

اعداد: مساعدة المشاركين في الحصول على المهارات الاساسية لإعداد اوراق السياسات وحملات مناصرة فعالة.

اكتشاف: ايضاح سياسات عامة مهمة في العراق من قبل مختصين عبر تغطية اصحاب المصلحة، الإطار والاجراءات المؤسساتية، الواقع العملي، والنقاشات الدائرة حول كل سياسة عامة، فضلاً عن آفاق الاصلاح.

اشراك: تدريب المشاركين على تطوير الحملات الترويجية وتنسيق اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين من اجل البدء بالخطوات الأولى لحملاتهم.

اغناء: الأشراف على المشاركين من اجل اعداد ورقة بحثية في مجال اهتمامهم، من اجل اغناء الحوارات وتطوير بدائل سياساتية، والتي بإمكانها ان تساعد على مواجهة المشاكل الحالية.

حقوق النشر محفوظة لبرنامج سياسات العراق © 2020

psdiraq.org

Info@psdiraq.org

إطار تنظيمي للمناطق المتنازع عليها (سنجار نموذجاً)

فرحان ابراهيم الشكالي

مقدمة

منذ سقوط نظام حزب البعث في عام 2003، أصبحت المناطق المتنازع عليها وخاصةً سنجار، وفقاً للمادة 140 من الدستور العراقي موضع تنازع بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، مما أثار سلباً على تقدّمها الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من أنّها منطقة استراتيجية، وغنية بالكثير من الموارد، سواءً أكانت موارد طبيعية كالنفط أم أراضي زراعية أو وجهات جذب سياحية، وإنّ هذه المشاكل الأمنية و الإدارية خلقت ثغرة واسعة أدت إلى سيطرة تنظيم (داعش) عليها وقيامه بإبادة الأيزيديين، مما يتطلّب إطاراً تنظيمياً جديداً يمكن عن طريقه معالجة هذه الأزمات، ولعلّ ذلك يتجسّد بجعل سنجار محافظة اتحادية، وإطلاق المشاريع الاقتصادية، وتعزيز الجهود الدولية، إلّا أنّ الصراعات داخلية وإقليمية ودولية تحد من إمكانية تحقيق هذا الإطار التنظيمي.

(سنجار) مدينة عراقية تقع في الجزء الشمالي الغربي من البلاد وتقع على الشريط الحدودي مع سوريا وتبعد بمسافة 125 كيلومتر عن مدينة الموصل مركز محافظة نينوى التي تتبعها، سكّان مدينة سنجار حوالي 400 آلاف نسمة، يشكّل الأيزيديين فيها نحو 86%-85% مع أقليات عربية سنية وكردية وشيعية ومسيحية، وتُعتبرُ من المناطق الاستراتيجية المهمة للعراق، إذ تربط العراق ببلاد الشام من جهة وتربط الخليج العربي بتركيا وشمال العراق عبر خط الحرير الدولي من جهة أخرى، وإنّ منطقة سنجار غنية بثرواتها الطبيعية خاصة النفط، والذي لم يُستثمرَ إلى اليوم، فضلاً عن العشرات من ينابيع المياه والوديان التي تشكّل نسبةً كبيرةً من مياه التي توصل لبحيرة ثرثار، أمّا بخصوص الزراعة والأشجار تشتهر مناطق سنجار بزراعة الحنطة والشعير والتين والتبغ والبلوط والطماطم والخيار والبادنجان والبصل... وغيرها، ومن حيث موقع الجبل الاستراتيجي الذي ترتفع تقريباً 1465 متراً عن سطح الأرض يعتبر موقع مسيطر على المنطقة.

إنَّ الصراعات المحلية والإقليمية والدولية أدَّتْ بالنتيجة إلى تعرض الأيزيديين إلى إبادة جماعية، راح ضحيتها أكثر من 12 ألف شخص بين شهيد ومخطوف، وخلفت أكثر من 86 مقبرة جماعية، وهدمت المدينة بصورة كاملة، ونزح أكثر من 360 ألف نسمة، وتهجّر أكثر من 120 ألفاً، إلى الدول الأوروبية وكندا وأستراليا، ودُمّرت البنى التحتية بصورة كاملة، وبعد ست سنوات من التهجير والنزوح لا تزال هنالك آمال للمواطن بالعودة إلى مناطقهم، وبناء منازلهم التي دُمّرت بصورة كاملة أبان سيطرة التنظيم الإرهابي (الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش)) على المنطقة وتنظيم حياتهم من جديد على الرغم من فقدان معظم العوائل أفراداً من أسرهم، إلا أنَّ هذا الحلم يصطدم بعقبات عديدة، منها:

- الجانب الاقتصادي: بصورة عام متدهور نتيجة هذه الصراعات، ولم يتمكن الأهالي من الاعتماد على الزراعة والمواشي التي كانت مصدر معيشتهم وامتناعهم عن تصدير منتوجاتهم إلى خارج مناطقهم.
- الوضع الاجتماعي: هو أيضاً هشّ، فالنسيج الاجتماعي متفكك، إذ وصل المجتمع إلى درجة فقدان انتماءاتهم الوطنية والجغرافية، وعدم قدرتهم الحفاظ على هويتهم الثقافية والتراثية التي تعتبر من بقايا المجتمعات البابلية والسومرية التي حافظت على الكثير من العادات والتقاليد، وهذا بعينه إرث وطني يجب الافتخار به والحفاظ عليه.
- الوضع الأمني: سيء لدرجة أنَّ المواطن النازح غير قادر على العودة؛ بسبب وجود الكثير من الفصائل المسلحة في هذه المناطق.
- الجانب الإداري: لم يخرج من دائرة الصراع العربي_الكوردي، ممَّا أدَّى إلى ازدواج الإدارة المحلية - حكومة محلية - مرجعها الحكومة المركزية، وحكومة محلية أخرى مرجعها حكومة إقليم كردستان.
- الصراعات الإقليمية والدولية لا تزال قائمة بين الدول المختلفة التي تحاول السيطرة على هذه البقعة الاستراتيجية، وأهمها تركيا وإيران وإسرائيل، فكل دولة تحاول مد نفوذها بالصورة التي يحقق أهدافها المتمثلة بالقضاء على حزب العمال الكردستاني (تركيا)، وفق المد الإيراني نحو سوريا ولبنان (إسرائيل)، وتشكيل جبهة لتهديد إسرائيل (إيران).

الخيارات المقترحة لحل مشكلة سنجار:

1. تحويل قضاء سنجار إلى محافظة اتحادية:

أحد أفضل الحلول الواقعية والقانونية للمشكلات العالقة في قضاء سنجار والتي أصبحت معضلة حقيقية فشلت في حلها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة؛ هي جعل سنجار محافظة اتحادية، ممّا يمكنها من تدبير شؤونها السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، بعيداً عن الصراعات بين بغداد وأربيل، واحتكار القرار السياسي في محافظة نينوى، وإن لهذا الخيار تبعات إيجابية على مختلف الأصعدة، منها:-

على المستوى الاقتصادي: إنّ للإقليم ميزانية مالية خاصة من بغداد من دون المرور بمحافظة نينوى، ممّا يمكن أبناء سنجار من التصرف بالموازنة بعيداً عن احتكار القرار السياسي والتخصيصات المالية من قبل محافظة نينوى، وهذا يعني استحداث وحدات إدارية جديدة من أقضية ونواح ومجمّعات، ممّا يسهم بتوفير خدمات أفضل، ويسرّ تنفيذ المشاريع الاستثمارية والتجارية التي توفّر فرص العمل وتعظّم الموارد المالية.

على المستوى الاجتماعي: إنّ بناء اقتصاد مستدام يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي القوي، وإنّ غيابه قد يكون سبباً في اضمحلال المجتمعات، ولهذا السبب فإنّ تنمية اقتصاد سنجار عن طريق تحويلها إلى محافظة سيكون عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وإنّ الاستقلال الإداري سيكون سبباً في تعزيز الانتماء عند المواطن السنجاري إلى منطقتهم من جهة وتقوية علاقته مع المكوّنات الأخرى في المحافظة من جهة أخرى؛ لأنّ في ذلك الوقت سيكون لديهم مصيراً ومستقبلاً واحداً في مواجهة التأثيرات والمخاطر.

على المستوى السياسي والأمني: من الناحية السياسية تحويل سنجار إلى محافظة سيكون سداً منيعاً أمام أطماع الأحزاب السياسية التي تتلاعب بمصيرها السياسي من سرقة أصوات الناخبين واختيار المرشحين حسب مصالحهم وحرمان المجتمع السنجاري من التمثيل في مؤسسات الدولة، وسيزيد من عدد مقاعد المنطقة في السلطة التشريعية، والمواطن السنجاري سيكون حرّاً في الانتخاب والترشيح؛ لتمثيل منطقتهم بعيداً عن ابتزازات الأحزاب التي تأتي من خارج المنطقة، أمّا من الناحية الأمنية في هذه الحالة سيكون للمحافظة أجهزة أمنية مستقلة من الجيش والشرطة والاستخبارات، وتكون تابعة لوزارتي الداخلية والدفاع، بدلاً من فوضى انتشار الجماعات المسلحة، ممّا

يُعيدُ ثقة للمواطن السنجاري بالأطر المؤسساتية ويشجع على عودة العوائل المهجرة.

2. تحقيق نهضة اقتصادية في سنجار

إنَّ الموقع الجغرافي المميّز والموارد لمنطقة سنجار تمكّن من تحقيق نهضة اقتصادية شاملة، إذا ما توفرت الإرادة السياسية، وذلك عبر فتح منفذ حدودي رسمي؛ لتيسير التجارة الدولية، وتفعيل الجانب الزراعي خصوصاً أنَّ غالبية الأراضي صالحة للزراعة، وتشجيع السياحة عبر استثمار التنوع الثقافي والمواقع الأثرية والأماكن الخلّابة في جبل سنجار، فضلاً عن استثمار الموارد الأولية، ومنها النفط.

3. تعزيز الجهود الدولية:

إنَّ تعافي سكّان منطقة سنجار من الإبادة، ومعالجة آثارها النفسية والاجتماعية والقانونية، ومنع تكرارها في المستقبل يتطلّب تعزيز الجهود الدولية، عن طريق الضغط لتأسيس قوة أمنية من سكّان المنطقة، مع ضمان تقديم الدعم والاستشارة والتدريب لها، ويفضّل ارتباط هذه القوات بالوزارات الاتحادية (الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى)، ويجب أن تكون هذه القوة مستقلة ومنضبطة وملتزمة بالدستور العراقي وتدرّب باحترافية حتى لا تتدخل في أمور ليست من اختصاصها؛ لأن واجبها حماية المواطنين وأراضي الدولة العراقية.